

الفحص التحليلي في التدقيق

بحث من إعداد

عمر خليفة التقي

مدرس معاون بمعهد التخطيط المركزي والإدارة

للمشاركة في

مسابقة البحوث الاقتصادية والمحاسبية

بتوجيه وإشراف

الأستاذ الدكتور / فرحات عطايا

الفحص التحليلي في التدقيق

مقدمة

يعد الفحص التحليلي من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل المدقق وذلك لكونه يساهد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا، وذلك بأقل التكاليف وبالتالي يستطيع المدقق تحقيق الكفاءة في أداء عملية التدقيق.

ونظرا لأهمية هذا الأسلوب وانتشار استخدامه في عمليات التدقيق، تم تناول هذا الموضوع في فصل مستقل في بعض الكتب ، وبعد اطلاعي على بعض هذه الكتب وكذلك المعيار الدولي رقم ٥٢٠ والمعيار الأمريكي رقم ٥٦ ونشرة معايير المراجعة والتدقيق رقم ٢٣ ، وجدت أنها تدور حول سبب محاور رئيسية في تناولها للمراجعة التحليلية ، وهذه المحاور هي :

١. مفهوم الفحص التحليلي.
٢. أسباب استخدام الفحص التحليلي.
٣. أنواع أساليب الفحص التحليلي.
٤. مزايا تطبيق الفحص التحليلي.
٥. خطوات (مدخل) تطبيق الفحص التحليلي.
٦. الاعتبارات التي تراعى عند استخدام الفحص التحليلي لزيادة فاعليته.

١. مفهوم الفحص التحليلي:

من خلال اطلاعي على مصادر الادب المحاسبي وجدت أن كل منها يعرف الفحص التحليلي من زاوية معينة ، فمنها ما يركز في التعريف على الهدف من الفحص التحليلي ، واخر على طرق الفحص التحليلي ، واخر يجمع بين الاثنين - طرق واهداف- فرأيت أن أوردتها جميعها واختار الاشمل منها :

أ. عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٦ الفحص التحليلي بأنه عملية تقييم المعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.

ب. كما عرفه المعيار الدولي للمراجعة رقم ٥٢٠ بأنه يعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة او تلك تتحرف عن المبالغ المتنبأ بها . كما يتضمن الفحص التحليلي دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة.

ج. وكما عرفته نشرة معايير المراجعة رقم ٢٣ بأنه دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة ، والبيانات يمكن ان تكون عبارة عن القيم المالية او الكميات المادية او النسب او المؤشرات والمعدلات.

د. كما يمكن تعريفه بأنه ”الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ، ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المدقق للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغييرات الجوهرية“ (١).

هـ. ويمكن تعريفه أيضا بأنه ”إحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المدقق للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنا بفترات سابقة أو بقطاعات مماثلة على مستوى النشاط“ (٢).

١ - منصور البديوي ، شحاته السيد ”دراسات في الاتجاهات الحديثة للمراجعة“ (ص ١٩٠).

٢ - عبد الفتاح الصحن ، محمد درويش ”المراجعة بين النظرية والتطبيق“ (ص ١٣٩).

بالنظر والتمعن في هذه التعريفات نجد أن المعيار الدولي يركز على كل من طرق واهداف الفحص التحليلي لذلك فان هذا التعريف يعتبر اكثر شمولية من باقي التعريفات

أن الهدف الأساسي - كما يبين المعيار الدولي- من الفحص التحليلي هو تحليل العلاقات بين بيانات القوائم المالية ، والتعرف على تلك العلاقات الغير متوقعة للتركيز على فحصها مما يساعد في تخطيط عملية التدقيق وتصميم خطة وبرنامج التدقيق الملائم.

ويمكن للمراجع استخدام طرق مختلفة لتحقيق هذا الهدف تتراوح بين المقارنات البسيطة والتحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة.

ويجب ان نلاحظ ان المراجعة التحليلية ليست أداة مراجعة قاصرة على إجراءات التدقيق المتعارف عليها والتي تتطلب تقريراً عن نتائج الم شروع عن السنة المالية ومركزه المالي في نهاية السنة المالية ، وانما تستخدم المراجعة التحليلية في الفحص الخاص والذي يتطلب فحص حسابات لأغراض متعددة مثل منح قرض وشراء مشروع قائم والدخول كشريك في شركة أشخاص او استثمار جديد في شركة أموال.....الخ.

وهذا الفحص التحليلي قد يتم عن طريق :

مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل أفقي).

مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي (الموازنات).

مقارنة المعلومات المالية للشركة بمتوسطات الصناعة او النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة.

دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية التي يكون من المتوقع ان تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به وذلك بناء على خبرة المنشأة او ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.

٢. أسباب استخدام الفحص التحليلي:

ان أهم أسباب استخدام الفحص التحليلي ترجع الى مساعدة المدقق في النواحي التالية:

أ. المساعدة في فهم طبيعة اعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة ... لكي يستطيع المدقق تقدير مخاطر التدقيق واختيار معاونين له في عملية التدقيق وتوقيت إجراءات المراجعة لا بد له ان يتفهم أولا طبيعة اعمال العميل.

حيث يقوم المدقق بمقارنة معلومات السنة الجارية والتي لم تتم مراجعتها بعد بمعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها ذلك يمكنه من الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة . وبذلك يمكنه تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

ب. المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الاستمرار ... عندما يقوم المدقق بتقدير مخاطر التدقيق يجب عليه دراسة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار - على الأقل سنة- وهنا قد يستخدم المدقق النسب المالية . فعندما يجد المدقق ان نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية أعلى من الصناعة او مرتفعة من سنة لأخرى ، مقرونة في ذلك الوقت بانخفاض مستمر في متوسط نسبة الأرباح الى إجمالي الأصول وانخفاض نسبة السيولة فان كل ذلك يبين وجود شك كبير بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

ج. تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء ا لمحتمة في القوائم المالية ... عندما يجد المدقق اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية والبيانات المالية الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة ، فان هذه الاختلافات يشار اليها عادة بالتقلبات غير العادية. واحد الأسباب المحتملة لهذه التقلبات هو وجود خطأ محاسبي او غش او تلاعب لذلك اذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة فان على المدقق تحديد سببها ويقنع نفسه ان سببها هو حدث اقتصادي مقبول وليس غش او خطأ.

مثلا ، عندما يجد المدقق انه على الرغم من ان تكلفة المبيعات زادت في السنة الجارية عن السنة السابقة فانها لا تتناسب مع الزيادة في الإيرادات كما لو كانت نسبة تكلفة

المبيعات في السنة الماضية مثلاً ٣١% من المبيعات بينما في السنة الحالية ٢٨% من المبيعات رغم زيادة القيمة المطلقة كما لو زادت تكلفة المبيعات من ٣,١٠٠,٠٠٠ الى ٤,٢٠٠,٠٠٠ ، وزادت المبيعات من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ على التوالي مما أدى إلى زيادة صافي الدخل فان ذلك يجعله يبحث عن سبب انخفاض المبيعات كنسبة من الإيرادات ، فقد يكون سبب هذا الانخفاض الزيادة في سعر البيع او انخفاض في تكلفة الإنتاج ، ومع ذلك قد يكون هناك تلاعب مثل إثبات مبيعات وهمية او عدم إثبات بعض المشتريات او إثبات مخزون وهمي او المغالاة في تقييم المخزون.

د. تقليل الاختبارات التفصيلية ... عندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فان معنى ذلك احتمال وجود أخطاء مادية او تلاعب يكون منخفض وبذلك يقوم المدقق بتقليل الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة الحسابات.

هـ. تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق ... يعتد أسلوب الفحص التحليلي اخص أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لامكانية القيام بها مكتئبا دون الحاجة للانتقال الى مقر المنشأة .

٣. أنواع أساليب الفحص التحليلي:

هناك ثلاث أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية تتمثل في اختبارات المعقولة ، تحليل الاتجاه ، تحليل المؤشرات ، وأن تحديد أى نوع من الإجراءات التحليلية واعتباره ملائما فإنها مسألة تخضع للتقدير المهني للمدقق ، ونورد فيما يلى هذه الأنواع :

أ - اختبارات المعقولة :

اختبار المعقولة مصطلح يستخدم غالبا بالإشارة إلى العمليات الحسابية التى تستخدم فى تقدير الأرصدة أو بعض العمليات المالية ، وبإستخدام الأساليب الرياضية أو الاحصائية يمكن التنبؤ بقيمة هذه الأرصدة أو العمليات ومقارنة ذلك بالأرقام الفعلية المسجلة ، وتتراوح النماذج الممكن تطبيقها من صيغة حسابية بسيطة إلى أساليب معقدة مثل معامل الانحدار (تحليل الانحدار) والذي يمثل استخدام النماذج الإحصائية لتحديد توقعات المدقق كميا فى صورة مالية نقدية مع مخاطر قابلة للقياس ومستويات للدقة وعلى سبيل المثال فإن توقع قيمة المبيعات قد يتم تطويره تأسيسا على تنبؤ

الإدارة للمبيعات ومصرف العمولة والتغيرات فى نفقات الإعلان، ويوفر تحليل الانحدار مستوى مرتفع جدا من الدقة حيث أن التوقع الصريح يتم تكوينه فى ضوء بيانات ملائمة يمكن إدخالها فى النموذج بهدف التنبؤ بالمبيعات فى السنة الحالية ، ويمكن لتحليل الانحدار أن يأخذ فى الحسبان كافة البيانات التشغيلية الملائمة (حجم المبيعات للمنتج والتغيرات فى الاعمال)، (التغيرات فى مستويات الإعلان والتغيرات فى خطوط المنتج أو خليط المنتج) بالإضافة الى التغيرات فى الظروف الاقتصادية .

وأن النموذج الإحصائى لا يوفر فقط أفضل توقع فى ظل البيانات المتاحة وإنما أيضا يوفر مقاييس كمية لصحة بناء النموذج، وعلى النقيض من كل من تحليل الاتجاه والمؤشرات المالية (والذى يفترض ضمنيا وجود علاقات مستقرة) تستخدم اختبارات المعقولة المعلومات لتطوير تنبؤ صريح لرصيد الحساب ويقوم المدقق بتطوير افتراضات تلك العوامل الرئيسية (على سبيل المثال عوامل الصناعة والاقتصاد) لتقدير رصيد الحساب إذ أن دراسة عدد الوحدات المباعة وسعر الوحدة عن طريق خط المنتج وهياكل التسعير المختلفة بالإضافة الى فهم اتجاهات الصناعة اثناء الفترة من شأنه أن يمكن من تكوين اختبار معقول للمبيعات .

ب - تحليل الاتجاه :

تحليل الاتجاه مصطلح غالبا ما يستخدم للإشارة إلى تحليل التغيرات فى رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات بين الفترات الحالية والفترات السابقة أو عدة فترات محاسبية سابقة ، ويجب على المدقق الحصول على تفهم العوامل المسببة للتغيرات فى الرصيد الحسابى أو مجموعة من العمليات ، وبناء على هذه المعرفة فإنه يمكن حساب مايتوقع أن يكون عليه الرصيد فى السنة الحالية إستنادا إلى الاتجاهات فى السنوات السابقة ومعرفة الظروف التى تسود الجهة محل التدقيق ، وبناء عليه فإنه سيكون بمقدور المدقق مقارنة التنبؤات مع المبلغ المسجل ، وتحديد المشاكل المحتملة عند وجود تغيير بسيط أو عدم وجود تغيير فى الرصيد الحالى عن الفترة السابقة ، وحساب التنبؤات يتراوح بين العمليات الحسابية البسيطة لمتغير واحد إلى العمليات التى تعتمد على أكثر من متغير ، وتحليل الاتجاه يعمل بفعالية وبشكل جيد عندما

يكون الحساب أو العلاقة قابلة للتنبؤ بها بعدالة على سبيل المثال (مصرف الإيجار في ظل ظروف بيئية مستقرة) ويكون أقل فعالية عندما تتعرض المنشأة محل التدقيق لوجود تغيرات تشغيلية أو محاسبية جوهرية ، وأن عدد السنوات المستخدمة في تحليل الاتجاه تعتبر دالة في استقرار الأعمال ، وكلما زادت ثبات العمليات خلال الزمن كلما زادت العلاقات القابلة للتنبؤ بها وكلما ازدادت ملائمة استخدام الفترات الزمنية المتعددة ، وأن تحليل الاتجاه على المستوى التجميعي (على سبيل المثال على أساس موحد) يعتبر غير دقيق نسبيا بسبب أن التحريف الجوهري غالبا ما يكون صغيرا نسبيا بالنسبة لأرصدة الحساب المجمعة، وأن تحليل الاتجاه الأكثر دقة سوف يكون على البيانات غير المجمعة على سبيل المثال البيانات القطاعية أو بيانات المنتج أو الخاصة بالموقع أو البيانات الشهرية أو الربع سنوية بدلا من أن تكون على أساس سنوي .

كما يمكن استخدام تحليل الاتجاه لتقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع) ، وبعض الحسابات الأخرى (متغير مستقل).

وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع ان يحكم على ما اذا كان معقولا أم لا . فإذا اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم لمالية ، عندئذ يعرف ان هناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد اكبر ويتوسل ع في فحص هذا الحساب.

فتحليل الانحدار يقيس التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل.

ويمكن التعبير عن المتغير المستقل والتابع بمقاييس مختلفة مثل عدد الوحدات ، عدد الساعات ، عدد وحدات العملة ... الخ.

ومن الأمثلة على المتغيرات التابعة والمستقلة ما يلي :

متغير تابع	متغير مستقل
مصاريف صيانة	عدد ساعات دوران الآلات
الأجور غير المباشرة	الأجور المباشرة
عمولة البيع	المبيعات
مصاريف القوى المحركة	عدد ساعات دوران الآلات

ج - المؤشرات المالية(٣):

وتشير المؤشرات المالية إلى التحليل النسبي للبيانات مثل:

رصيد الحساب مقارنة برصيد حساب آخر، مجموعة من العمليات مقارنة برصيد حساب، البيانات المالية مقارنة بالبيانات التشغيلية، ومثال على تحليل المؤشرات المالية (الذى يشار إليه أحيانا بتحليل الحجم العام) يتمثل فى تحديد كافة أرصدة الحساب إما فى صورة نسب مئوية إلى إجمالى الأصول أو نسب مئوية إلى إجمالى الإيرادات ، ويعتبر تحليل المؤشرات أكثر الأساليب ملائمة عندما تكون العلاقة بين الحسابات تتسم بالقابلية للتنبؤ بشكل واضح ومستقر (على سبيل المثال العلاقة بين المبيعات وحسابات المدينين)، وأن تحليل المؤشرات المالية يمكن أن يكون أكثر فعالية من تحليل الاتجاه حيث أن المقارنة بين الميزانية وقائمة الدخل يمكن أن يكشف غالبا عن تقلبات غير عادية الأمر الذى لايقوم به تحليل الحسابات الفردية، ومثل تحليل الاتجاه فإن تحليل المؤشرات المالية عند المستوى التجميعى يكون أقل دقة نسبيا حيث غالبا مايكون التحريف الجوهرى صغيرا نسبيا الى التغيرات الطبيعية فى المؤشرات وقد يتم تحليل التغيرات فى المؤشرات داخل الجهة الخاضعة للتدقيق أو تحليل المؤشرات لجهات مختلفة.

٣- "المراجعة بين النظرية والتطبيق" للدكتور عبد الفتاح الصحن والدكتور محمد درويش - - صفحة ١٥٠ الى ١٦٢.

محددات إستخدام المؤشرات المالية:

- ١- أساس إعداد المؤشرات المالية هو أساس تقديري ، و النتائج التي يتم التوصل إليها تكون نتيجة دراسة عوامل خاصة بالمشروع و عوامل بيئية .
- ٢- ضرورة التحديث المستمر في نتائج النسب المالية طبقا للتغيرات التي تطرأ طبيعيا على البيانات المالية بالمنظمة.
- ٣- يجب التعرف على الأهداف التي بنيت على نتائج النسب المالية.
- ٤- في بعض النسب المالية يكون التعامل مع الإجماليات و من المعروف أن الإجماليات لا تعطي صورة حقيقية عن الموقف.
- ٥- لا بد من وجود نسب نمطية في المنشأ أو في الصناعة حتى تتم المقارنه بها و عند عدم وجود هذه النسب المالية النمطية التي تتم المقارنه على أساسها فإن إستخدام هذه النسب يكون قاصرا فهو لا يوضح مدى التطور أو القصور في النتائج التي تم التوصل إليها.
- ٦- لا توضح النسب المالية أثر التضخم فهي لا تعد على أساس البيانات المسخرجه من القوائم المالية و التي تعد على أساس فرض ثبات القيمة.
- ٧- تتأثر النسب المالية بكل المشاكل التي تظهر في القوائم المالية لأنها تقيس العلاقة بين عناصر القوائم المالية في لحظة معينة.
- ٨- تتأثر نتائج النسب المالية بالنظره الشخصية لإن القوائم المالية تؤثر فيها الآراء الشخصية في الأعداد.
- ٩- وجود الأصول في قائمة المركز المالي لا يوفر الضمانات الكافية لصحتها و لذلك لا بد من البحث عن مدى وجود هذه الأصول.
- ١٠- القوائم المالية تقدم معلومات مالية تخدم أغراض التحليل التقليدي و لا يمكن الإعتماد عليها في التحليل المتطور الذي يعتمد على دراسة تكلفة الفرصة البديلة .

٤. مزايا تطبيق الفحص التحليلي:

- أ- يمد المدقق بتقنية سريعة وبسيطة للتعرف على المشاكل ، فقد لا يجد المدقق ضرورة للمزيد من عمليات التدقيق بعد تطبيق الفحص التحليلي ، و على النقيض قد يجد انه من الضروري ان يتوسع في بعض المجالات بناء على نتيجة الفحص التحليلي.

ب- يجنب المبالغة في مراجعة البنود الغير هامة في الحسابات والعمليات.

ج- يوفر أساسا لتخفيض حجم العينة حيث يعتبر اختبارا للموثوقية.

د- يساعد على تخفيض تكلفة إنجاز عملية التدقيق حيث أنه من أرخص أنواع الاختبارات لإمكانية القيام به مكتبيا.

هـ- يوفر أدلة عن مزاعم الادارة بشكل متزامن مع الاختبارات التفصيلية.

٥. خطوات (مدخل) تطبيق الفحص التحليلي:

يمكن عرض خطوات تطبيق الفحص التحليلي كما هي واردة في المعيار السعودي - معيار أدلة وقرائن المراجعة- وذلك على النحو التالي :

أ - تحديد العوامل الرئيسية التي من المحتمل ان تحكم الرقم المحاسبي الذي يتم فحصه.

ب- تحديد العلاقة التقريبية بين العوامل والرقم المحاسبي.

ج- التنبؤ بما يجب ان يكون عليه الرقم الحالي اذا كانت العلاقة المحددة في (ب) لازالت صحيحة.

د - مقارنة الرقم الفعلي بالرقم التقديري.

هـ- تقصي أسباب أي اختلافات هامة نسبيا.

وكما هو واضح ان هذا التقسيم لا يختلف عن مضمون التقسيم السابق له.

٦. الاعتبارات التي تراعى عند استخدام الفحص التحليلي لزيادة فاعليته:

لكي يستطيع المدقق تحقيق الهدف من المراجعة التحليلية عليه ان يراعي مجموعة من العوامل ، هي :

١ - ما هو إمكان الاعتماد على العلاقة المحددة في (ب) أعلاه ؟

٢ - ما مدى صحة البيانات المستخدمة في القيام بالتنبؤ المبين في (ج) أعلاه ؟

٣ - ما هو الاختلاف بين الرقم الفعلي والرقم التقديري وإذا كان هناك اختلاف هام نسبيًا هل يمكن تأكيد أسباب هذا الاختلاف (وفقًا لـ) (د) و (هـ) أعلاه ؟